PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Akher Sa'aa**
DATE:	**8-September-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Veterinarians to Be Prohibited from Opening Medical Laboratories**
PAGE:	**27-28**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Yassein Sabri**

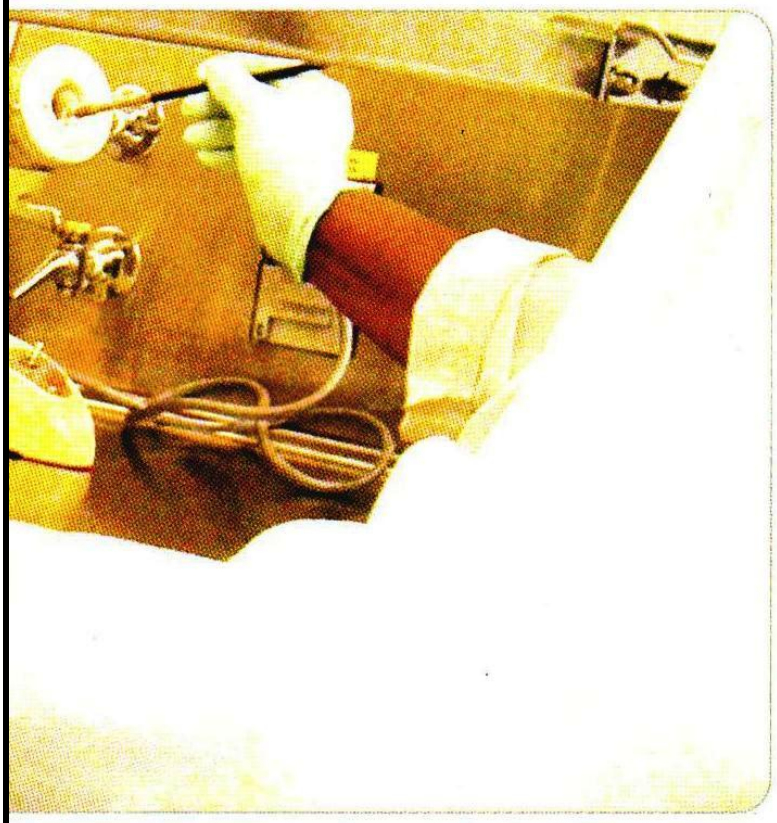

ما إن أعلنت لجنة الاصلاح والتشريع بوزارة الصحة عن مشروع تعديل القانون رقم ٣٦٧ لعام ١٩٥٤ والخاص بمنح تراخيص إنشاء المعامل الطبية فى مصر، وقصر إنشائها على الأطباء البشريين دون غيرهم مع استبعاد باقى التخصصات الطبية الأخرى التى تضم البيطريين والأسنان والصيادلة علاوة على خريجى كليات العلوم من ممارسة هذا الحق، حتى سادت أوساط العاملين بتلك التخصصات العلمية حالة من الغضب، حيث اعتبر البعض أن هذا القرار يؤدى إلى خفض كفاءة المعامل الطبية نظرا لعدم قدرة الأطباء البشريين على الإلمام بجميع هذه التخصصات فى المعامل.

فى الوقت الذى بارك الأطباء البشريون مشروع التعديل المزمع إصداره، معتبرين أنها خطوة ستسهم فى القضاء على فوضى المعامل الطبية، تباينت الانتقادات الموجهة لمشروع القانون، حيث اعتبر الصيادلة أن هذا القانون حال إقراره سيشكل نوعا من الاستبعاد غير المبرر لهم رغم أن قطاع التحاليل الطبية يقع فى صلب تخصصاتهم، علاوة على قيامهم بعمل دبلومة خاصة بالتحاليل الطبية قبل السماح له بفتح المعمل، ما يؤكد قدرتهم التامة على إدارته طبيا وعمليا أما العلميون فقد اعتبروا أن مشروع تعديل القانون يعد تعديا سافرا على تخصصاتهم، فى حين يرى البيطريون أن تداعيات هذا المشروع ستكون كارثية على قطاع التحاليل معتبرين أن هناك فكرا متعنتا يطال هذه الفئة من الأطباء دون غيرها.

مشروع قانون يقصر إنشاءها على "البشريين"

منع أطباء الحيوانات من فتح معامل التحاليل

نقيب صيادلة المنيا: مشروع القانون سيؤثر على كفاءة المعامل

ياسين صبرى

زملاؤهم من كلية الطب خاصة فى مجال التحاليل الطبية، مما يؤهلهم لفتح معامل تحاليل لأنها تضم أكثر من قسم ينبغى تغطيته من جوانبه كافة، مثل التحليل الكيميائى والتحليل الفسيولوجى وكذلك علم تحليل الأنسجة الذى نجد أن الطبيب البيطرى يتفوق فيه بصورة أكثر دقة وتخصصا من الصيدلى بل ومن الطبيب البشرى نفسه، كما أن القرار استبعد طلاب كليات العلوم قسم الكيمياء، رغم أن كليات العلوم تعد من الكليات الرائدة التى تدرس كل أنواع الكيمياء الموجودة فى عالم الطب.

ولفت إلى أن مشروع القانون سيؤثر على كفاءة المعامل الطبية على المدى البعيد، لأن تفعيله سيأخذ على الأقل من ٣ إلى ٥ سنوات، فالمعامل الطبية قد تكون مستقرة حاليا ولن تتأثر إلا بنسبة بسيطة تقدر بـ١٠٪، بسبب انسحاب بعض الأعضاء منها، لكن أثر القانون سيتضح بصورة مباشرة على عند افتتاح المعامل الجديدة.

ويرى الدكتور محمد سرحان ضرورة اجتماع النقابات المهنية الأربعة مع النقابات العلمية التى تضم كليات العلوم فى جلسات موسعة للوصول إلى أفضل النتائج والاتفاقات فيما يتعلق بالقانون الجديد، بحيث يجلس الخبراء منهم على مائدة حوار لمعرفة تداعيات هذا القانون ودراسته ووضع الحلول الجذرية من أجل مصلحة المريض المصرى أولاً وليس لمصلحة فئة معينة، مشيرا إلى أن الصراعات بين النقابات المختلفة تأتى نتيجة أن كل نقابة تقول إنها تعمل لمصلحة الجهة التى تمثلها، لكن من المفترض ألا يصل هذا الأمر الى درجة استبعاد الآخرين، فالحل من وجهة نظره هو جعل مبدأ المهنية هو الفاصل والحكم بين النقابات، بحيث يكون هناك نوع من التكامل بين التخصصات الطبية المختلفة، ولا يكون هناك تداخل بين أعمال النقابات الأخرى.

بينما أوضح الدكتور مجدى فايد نقيب الطب البيطرى فى البحيرة، أنه لا يتم منح رخص التحاليل الطبية إلا لمن حصل على دراسات عليا بعد التخرج

فى حين، يؤكد الدكتور محمد سرحان نقيب صيادلة المنيا أن قرار قصر فتح معامل التحاليل على الأطباء البشريين يستبعد كوادر مهمة فى الوسط الطبى تقع التحاليل الطبية فى صميم عملهم المباشر، وأولهم الصيدلى، الذى تعتمد معظم دراسته على كيمياء التحليل، وعندما يتم إقصاؤه، لن يصبح أمام الطبيب البشرى سوى الاستعانة بفنى معمل لديه دبلوم متوسط لكى يعمل معه، أو يستعين بأحد المساعدين من حملة المؤهل العالى لكنهم لم يتم تدريبهم سوى ٣ أشهر فى معمل تحاليل مواز ولا يفقهون شيئا فى أصول المهنة، ما يعنى انخفاض كفاءة المعامل الطبية، لذلك فالأجدر أن يشرف الصيدلى على الجزء الكيميائى الموجود داخل المعمل، لافتا الى إن إقصاء الصيدلى به نوع من الظلم، فقد درس لمدة ٥ سنوات، وحصل على دبلومة أو ماجستير فى التحاليل الطبية بما يؤهله لفتح معمل تحاليل.

كما أوضح أن الفئة الأخرى المستبعدة هنا هى الأطباء البيطريون، رغم دراستهم نفس ما يدرسه

VANTAGE® communications
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

أزمة بسبب الاتجاه إلى منع الأطباء البيطريين من إنشاء معامل التحاليل

نقيب الطب البيطرى فى البحيرة: القانون الحالى وضعه أساتذة الطب والقانون.. ولا داعى لتغييره

د. محمد سرحان

د. عبدالعزيز طنطاوى

د. رشوان شعبان

سواء فى مجال الكيمياء الحيوية أو فى مجال علم الباثولوجى (الأمـــراض)، والحاصل على هذه الدراسات العليا يتعامل فقط مع عينات مثل عينات الدم أو إفرازات الجسم، أى أنه يتعامل مع عيّنة مسجلة مسبقا يستطيع من خلالها تشخيص المرض ولا يتعامل بصورة مباشرة مع المرضى.

وأشار إلى أن وزير الصحة يريد إعطاء تصريح مزاولة المهنة كل خمس سنوات لأطباء التحاليل الطبية، معتبرا أن هذا فكر متعنت يتعلق بهذه الفئة فقط، فكل المهن بما فيها الصيادلة والأطباء والمهندسون والمهنيون يأخذون ترخيص مزاولة المهنة مرة واحدة مدى الحياة.

وأبدى الدكتور فايد استياءه من استبعاد ممثلى النقابات من إبداء رأيهم فى مشروع القانون قائلا: عندما نكون بصدد تنظيم قانون عن التحاليل الطبية، من المفترض أن يتم تخصيص ورشة عمل له ليتم مناقشة المختصين فى مشروع القانون لمعرفة ردودهم، لا أن نأتى بالقانون وننفذه، وبعد أن تظهر مشاكله، نبدأ فى بحث تداعياته، فالقانون الحالى للمعامل الطبية ثابت منذ عام ١٩٥٤ وتم وضعه على يد أساتذة الطب والقانون آنذاك، ولم تحدث بسببه أى مشاكل طوال ٦٠ عاما، فلماذا يتم الآن إثارة المشاكل حوله؟

يتابع: إذا كنا نريد وضع قانون جديد فلابد من إعطائه الوقت الكافى لتكتمل أركانه، فالرئيس السيسى دعا إلى إتمام خارطة الطريق، وقبل نهاية العام سيكون هناك برلمان، هو المعنى والمختص بمناقشة واستخراج هـذه القوانين، لافتا إلى أن هذا القرار سيؤثر على كفاءة المعامل الطبية، فلكى يتم عمل إحلال وتغيير للكوادر الموجودة حاليا وفقا للقانون المقترح، لابد من إعداد كوادر أخرى، وهو ما لا يمكن توفيره فى فترة زمنية قصيرة، كما أن الكثير من الأطباء البشريين لا يرغبون فى الأساس فى العمل فى مجال التحاليل الطبية.

الدكتور عبدالعزيز طنطاوى عميد كلية العلوم بأسوان أشـار إلـى أنـه لا مانع لـدى كليات العلوم والصيادلة والطب البيطرى من إضافة مقررات على الطلبة سواء مقررات تدريبية أو أى معلومات إضافية من أجل مساعدة أطباء التحاليل، بمعنى أنه إذا كانت الوزارة ترى أنهم ينقصهم الخبرة فى جزئية معينة، فهناك استعداد لمناقشة هذا الأمر بحيث يتم إقرار الجزئيات المضافة إليهم كدورات تدريبية أو محاضرات ليتم بعد ذلك إعطاء الطلاب شهادات تؤهلهم لفتح معامل تحاليل طبية.

فى المقابل أرجع الدكتور رشوان شعبان الأمين المساعد لنقابة الأطباء مشروع تغيير قانون المعامل إلى ما سماه بالفوضى الموجودة حاليا فى معامل التحاليل، مؤكدا فى ذات الوقت أن قانون مزاولة الطب ينص على أنه من الأسس الرئيسية أن تكون قـيـادة فريق العمل فـى الطب بشكل عـام، وفى التحاليل الطبية التى تعتبر جـزءا من الأعمال الخاصة بالطب، بواسطة طبيب متخرج من كلية الطب البشرى، وهـذا الأمـر له أسبابه، فحسب القانون لا يجوز أن يمس الجسم البشرى فيما يتعلق بالتحاليل الطبية إلا طبيب متخرج حاصل على بكالوريوس طب الجراحة، الأمر الثانى أن أعمال مكافحة العدوى وانتقال الميكروبات والفيروسات عن طريق سحب العينات يختص بها الأطباء البشريون دون غيرهم، ثالثا وهو الأهم أن الاستنتاج الأخير للتحاليل فى المعمل يدخل بصورة أكبر ضمن دراسة الطبيب البشرى وتحديدا ضمن تخصص الكلينكال باثولوجى.

يتابع: نريد تنظيم العمل بالمهنة ولانريد منع أحد من ممارستها طالما أن لديه الكفاءة لإجراء عملية التحليل فى المعمل نفسها بواسطة الميكروسكوب وبواسطة الأجهزة المتخصصة، ولكن التعامل مع الجسم البشرى والتشخيص النهائى للتحاليل لا يمكن أن يتم إلا من خلال طبيب بشرى، لذلك يجب أن يكون هناك شكل واضح لتنظيم ممارسة المهنة، والقانون الموجود حاليا قديم وعفى عليه الزمن.

نحرافظ قررت هيئة السكة الحديد تشغيل ٤١ قطارا إضافيا خلال فترة عيد الأضحى المبارك اعتبارا من ١٧ سبتمبر وحتى ٢ اكتوبر